

تحليل جغرافي لتجمعات السكن العشوائي في محافظة ذي قار

ا.م.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي

جامعة ذي قار – كلية الآداب – قسم الجغرافية

منشور في مجلة جامعة ذي قار العلمية، المجلد ١١ العدد ٢ حزيران ٢٠١٦، ص ١٨٣.

المستخلص

تعد ظاهرة السكن العشوائي من اكثر الظواهر السلبية التي تعاني منها معظم المدن في الدول النامية والعديد من المدن الكبرى والرئيسية في العالم لما تسببه هذه الظاهرة من اعباء ومشاكل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وبيئية وامنية وغيرها، فضلا عن تشويه المنظر البصري للمدن بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم وهندسة المباني والطرق والخدمات ومجاورتها، وتختلف اسباب وتداعيات نشوء هذه التجمعات واشكالها ونتائجها ومعالجاتها من بلد لآخر حسب واقع ومستوى كل منها.

تناولت هذه الدراسة بيان وتحليل مستويات ظاهرة السكن العشوائي في محافظة ذي قار ومعرفة الاسباب والدوافع التي ادت الى انتشار هذه الظاهرة وتفانقها متخذة من البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية مجالا لها في ضوء منهج الجغرافية البشرية الذي يهتم بتحليل وتوزيع الظواهر السكانية ومعرفة الاسباب والعوامل التي تقف ورائها.

وقد تبين من خلال الدراسة ان حجم سكان العشوائيات يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الحجم السكاني للقضاء فالمراتب الاولى بأعداد المساكن العشوائية في المحافظة هي نفسها احتلت المراتب الاولى من حيث الحجم السكاني وينطبق هذا التحديد على مركز قضاء الناصرية الذي استأثر بالمرتبة الاولى مستحوذاً على اكثر من نصف المساكن العشوائية (٥٦.٠%) كانت من نصيبه، اما قضاء الرفاعي وسوق الشيوخ فقد جاءا بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسبة (١٣.٢) و (١٠.٥%) على التوالي، في حين لم ينطبق الامر على قضاء الجبايش والشطرة حيث احتل قضاء الجبايش المرتبة الرابعة في اعداد المساكن العشوائية مسجلا نسبة (١٠.٢%) وبأعداد تقارب ما عليه الحال في قضاء سوق الشيوخ على الرغم من انخفاض حجمة السكاني مقارنة مع بقية الاقضية، على العكس من قضاء الشطرة الذي تبوأ المرتبة الاخيرة على الرغم من حجمة السكاني المرتفع.

تحليل جغرافي لتجمعات السكن العشوائي في محافظة ذي قار

ا.م.د. حسين عليوي ناصر الزبيدي

جامعة ذي قار – كلية الآداب – قسم الجغرافية

المقدمة

العشوائيات او مدن الصفيح او الاحياء السرطانية او أحياء الفقراء او الفوضويات او أحياء العشش slums او الإسكان غير المخطط unplanned housing ، كلها مصطلحات تؤدي غرضاً واحداً ، وهو نمو مدن ومجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ، متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد السليم، كما تعرف مناطق السكن العشوائي على انها تجمعات سكانية نشأت في أماكن غير معدة أصلاً للبناء وذلك خروجاً عن القانون وتعدياً على أملاك الدولة والأراضي الزراعية ، وفي غياب التخطيط أحياناً ، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمراً واقعاً وحقيقة قائمة، ويميل الباحث الى تسمية هذا النوع من السكن بالسكن الاضطراري لأنه يصبح ضرورة حياتية اذا انعدم البديل الملائم للسكن .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد مستويات ونسب السكن العشوائي على مستوى محافظة ذي قار بالاعتماد على الإحصاءات والبيانات الرسمية المتوفرة، ومعرفة الاسباب والدوافع التي ادت الى انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها، فضلاً عن بيان النتائج والتداعيات الناجمة عن ظاهرة السكن العشوائي وتأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي ، فالوصف لا غنى عنه لبيان النتائج ، أما الإحصاء فيهدف الى بيان الحقائق بشكل مجرد معتمداً على الأرقام والنسب ليأتي دور التحليل لإيجاد العلاقات المكانية وبيان ما خفي من نتائج .

مصادر البيانات:

اما ما يتعلق بمصادر المعلومات فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية المتمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة.

أهمية الدراسة :

تعد مشكلة السكن العشوائي من اهم المشاكل التي تشكل خطراً في النسيج العمراني والحضري للمدن ، والعشوائيات من الظواهر التي ينجم عنها كم هائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والأمنية وغيرها ، لذا فلا عجب ان تستقطب الظاهرة اهتمام المفكرين والمخططين والسياسة والباحثين على اختلاف مشاربهم وتنوع اختصاصاتهم .

هيكلية الدراسة

اقتضت الضرورة العلمية للبحث تقسيمه الى عدة مواضيع تناول المحور الأول مستويات السكن العشوائي على مستوى العراق، في حين اتجه المحور الثاني من الدراسة الى توضيح مستويات السكن العشوائي على مستوى المحافظة ، بينما اكد المحور الثالث من الدراسة على دراسة التوزيع العددي والنسبي للمساكن العشوائية في المحافظة، أما المعالجات والحلول المنطقية التي يوصي بها ، فقد أدرجت في نهاية الدراسة وأعقب ذلك قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

منطقة الدراسة

تمثلت حدود البحث بمحافظة ذي قار التي تقع في القسم الجنوبي من العراق بين دائرتي عرض (٣٠,٣٣ - ٣٢°) شمالاً وخطي طول (٤٥,٣٧ - ٤٧°١٢) شرقاً والتي تحدها من الشمال محافظة واسط ومن الجنوب محافظتي البصرة والمثنى، وتشكل محافظة ميسان حدودها الشرقية أما محافظة القادسية والمثنى فيمثلان حدودها الغربية، وتتكون المحافظة من الوحدات الادارية الثانوية (النواحي) والبالغ عددها عشرين ناحية ، وتمت الدراسة على مستوى الوحدات الإدارية الرئيسة

أولاً:- مستويات السكن العشوائي على مستوى العراق

ظهر مفهوم العشوائيات مع بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر عندما انتقل ابناء الاقطاعات الى المصانع وحاولوا توفير سكن هامشي لهم واطلق على هذه العشوائيات تسميات مختلفة منها السكن السرطاني ومدن الصفيح والسكن القزمي والسكن غير القانوني ومدن الاكواخ واحياء الفقراء والفوضويات واحياء العشش والمتجاوزين^(١) كما عرف المعهد العربي لأنماء المدن الاحياء العشوائية على انها مناطق اقيمت مساكنها بدون ترخيص في اراضي تملكها الدولة او يملكها الآخرون، وغالبا ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الضرورية لعدم اعتراف الدولة بها^(٢) وفي الوطن العربي يلاحظ ان التجمعات السكنية التقليدية بدأت تظهر على اطراف المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة ودمشق والرباط والعديد من المدن الأخرى لتمتد بعد ذلك الى الدول البترولية مثل المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وغيرها، والملاحظ ان تجمعات السكن العشوائي في الدول العربي لم تنشأ على اساس مخططات تنظيمية مسبقه بل اتصفت بنموها الطبيعي المتناغم مع الاحتياجات والعادات والتقاليد والمبادئ الدينية والاجتماعية المتعارف عليها في كل بيئة حسب وضعها الخاص^(٣).

اما في العراق فان الاهتمام بالسكن يعود الى بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي حيث تم اعداد العديد من الدراسات والمخططات الاسكانية ذات الطبيعة الشمولية على مستوى عموم العراق وأبرزها دراسة مؤسسة دوكسي ادس اليونانية عام ١٩٥٦ ومخطط الاسكان العام لمؤسسة بول سيرفس البولندية عام ١٩٥٧ ودراسة السياسة السكانية لمجموعة من الباحثين العراقيين عام ١٩٨٦ واستراتيجية التنمية الشاملة للعراق التي اعدت عام ١٩٨٨ لغاية عام ٢٠٠٠ ان جميع هذه الدراسات اشرت وجود عجز سكني كبير وان هذا العجز في تزايد مستمر مع مرور الزمن نتيجة للإهمال الحكومي لهذا القطاع واستغلال اموال العراق لتمويل الحروب فضلا عن التوسع السكاني الكبير الذي يشهده البلد، اما اليوم فأن العراق يعيش ازمة سكن خانقة تشمل جميع المحافظات ولأقضية والنواحي حيث اشارت خطة التنمية



الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ الى وجود عجز سكني وحاجة كبيرة الى تأمين وحدات سكنية يتراوح عددها بين (١-٣.٥) مليون وحدة سكنية^(٤). كما بينت نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي في العراق لعام ٢٠١٣ ان عدد المحلات التي يوجد فيها تجمعات للسكن العشوائي في كافة محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان (١٥٥٢) محلة بنسبة ٥% من مجموع المحلات في العراق حيث شكلت محافظة بغداد العدد الاعلى بـ(٣٣٥) محلة تلتها محافظة نينوى بـ(٢٧٢) محلة في حين كانت محافظة النجف اقل المحافظات من حيث عدد المحلات التي يوجد فيها تجمعات للسكن العشوائي والبالغة (٢٤) محلة. اما عدد المساكن العشوائية فقد بلغت في محافظات العراق كافة (٣٤٦٨٨١) مسكن، أي بنسبة قدرها (٧.٣%) من مجموع المساكن في العراق ، حيث شكلت محافظة بغداد نسبة قدرها (٣٣.٤%) من مجموع المساكن العشوائية في العراق ، تلتها محافظة البصرة بنسبة ١٣.٨% في حين شكلت محافظة المثنى اقل نسبة في عدد المساكن العشوائية بـ(٠.٤%) من مجموع المساكن العشوائية^(٥) ، اما محافظة ذي قار فقد جاءت بالمرتبة الرابعة في عدد المساكن العشوائية البالغة ٢١٤٨٣ مسكن ، أي بنسبة ٦.٢% من اجمالي المساكن العشوائية في العراق كما يتضح من الجدول (١) والشكل (١).

وبافتراض ان كل مسكن عشوائي تسكن فيه اسرة واحدة ، أي ان عدد المساكن العشوائية يساوي عدد الاسر وباستخدام متوسط حجم الاسرة حسب نتائج التقييم والحصص لعام ٢٠١٠ حسب المحافظات تم تقدير اعداد السكان القاطنين في المساكن العشوائية ، اذ بلغ عددهم (٢٤١٨٨٦٤) نسمة يشكلون (٧.٧%) من مجموع سكان العراق ، حيث شكلت العاصمة بغداد النسبة الاعلى في عدد السكان بنحو (٣١.١%) تلتها محافظة البصرة بنسبة (١٤.١%) من مجموع سكان المناطق العشوائية في العراق وجاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغ عدد سكان المناطق العشوائية ١٧٤٠١٢ نسمة ، أي بنسبة (١٧٤٠١٢) نسمة أي بنسبة (٧.٢%) . وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة حيث بلغت اعداد سكان المناطق العشوائية (٩٥١٨) نسمة ، أي بنسبة ٠.٤% من اجمالي سكة العشوائيات في

العراق ، ويبدو ان الاعداد والنسب السابقة تتناسب مع الاحجام السكانية للمحافظات مع اختلافات بسيطة ناجمة عن تباين العوامل الطبيعية والبشرية وخصوصية كل محافظة ، ولتوضيح العلاقة بين الحجم السكاني لأجمالي السكان والمساكن العشوائية تم الاستعانة بمعامل ارتباط بيرسون الذي ظهر انه يساوي ٠.٩٩ وهذا يشير الى وجود ارتباط طردي شبه تام .

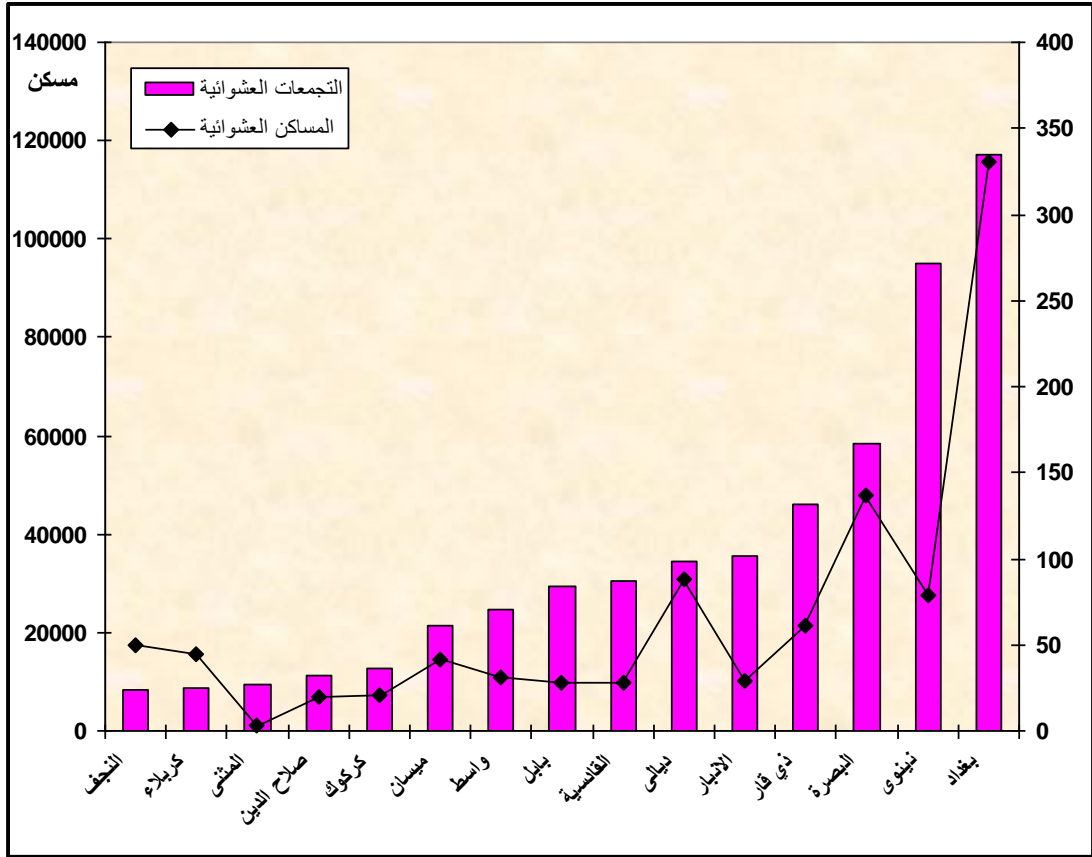
الجدول (١) تجمعات السكن العشوائي في العراق بحسب المحافظات لعام ٢٠١٣

المحافظة	عدد التجمعات	%	عدد المساكن العشوائية	%	عدد السكان	%
بغداد	٣٣٥	٢١.٦	١١٥٧٣٩	٣٣.٤	٧٥٢٣٠٤	٣١.١
نينوى	٢٧٢	١٧.٥	٢٧٦٨٦	٨	٢٠٢١٠٨	٨.٤
البصرة	١٦٧	١٠.٨	٤٧٩٨١	١٣.٨	٣٤٠٦٦٥	١٤.١
ذي قار	١٣٢	٨.٥	٢١٤٨٣	٦.٢	١٧٤٠١٢	٧.٢
الانبار	١٠٢	٦.٦	١٠٠٣٢	٢.٩	٨٣٢٦٦	٣.٤
ديالى	٩٨	٦.٣	٣٠٦٩٣	٨.٨	٢٠٥٦٤٣	٨.٥
القادسية	٨٧	٥.٦	٩٧٩٠	٢.٨	٧٥٣٨٣	٣.١
بابل	٨٤	٥.٤	٩٦٦٣	٢.٨	٦٧٦٤١	٢.٨
واسط	٧٠	٤.٥	١٠٩٩٣	٣.٢	٨٢٤٤٨	٣.٤
ميسان	٦١	٣.٩	١٤٥٤٧	٤.٢	١٠٩١٠٣	٤.٥
كركوك	٣٦	٢.٣	٧٣٢٠	٢.١	٤٠٩٩٢	١.٧
صلاح الدين	٣٢	٢.١	٦٧٥٢	١.٩	٤٩٩٦٥	٢.١
المتن	٢٧	١.٧	١٢٥٠	٠.٤	٩٥١٨	٠.٤
كربلاء	٢٥	١.٦	١٥٥١٠	٤.٥	١٠٥٤٦٨	٤.٤
النجف	٢٤	١.٥	١٧٤٤٢	٥.٠	١٢٠٣٥٠	٥
المجموع	١٥٥٢	١٠٠	٣٤٦٨٨١	١٠٠	٢٤١٨٨٦٤	١٠٠

الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣

الشكل (١) تجمعات السكن العشوائي في العراق بحسب المحافظات لعام ٢٠١٣



بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ثانياً : تباين مستويات السكن العشوائي على مستوى المحافظة

يعد الإسكان* من متطلبات الحياة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها كونه يسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكنية لمواجهة متطلباته المعيشية ، وهو عبارة عن تنظيم لعلاقة الانسان بما يقدم اليه من خدمات يومية وفصلية ، لذا من الخطأ اقتصار معنى الإسكان على توفير السكن فقط ، فالإسكان مجال ذو نظام معقد ومتداخل من علوم مختلفة منها علم الاجتماع والقانون والعمارة والاقتصاد المنزلي وعلم النفس وعلم السياسة^(٦).

بصورة عامة ان محافظة ذي قار تعاني ازمة سكن خانقة ، حيث كشفت الدراسات السكانية ان درجة التزاحم السكني في محافظة ذي قار بلغت (٣.٩) شخص / غرفة^(٧). وتعد هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما أقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد

المعقول^(٨). كما انها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعت مكتبة الاحصاء الأمريكي ، حيث بين ان الازدحام يكون متحققا بالفعل اذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (١.٥) فرد / غرفة^(٩).

ان هذا العجز والتزام السكني الكبير دفع الكثير من المواطنين الى البحث عن البدائل وان كانت تحوي على نوع من المخالفة القانونية حيث استخدم البعض الاراضي الزراعية للسكن في حين استغل البعض الاخر اراضي الدولة وتجاوز عليها بشكل عشوائي الامر الذي ادى ظهور مباني ومناطق عشوائية كثيرة لا تتماشى مع النسيج العمراني لمحافظة ذي قار لاسيما بعد عام ٢٠٠٣. فلقد بينت الدراسات الاسكانية التي تبنتها وزارة التخطيط عام ٢٠١٣ ان عدد المحلات السكنية التي تظهر فيها تجمعات للسكن العشوائي في المحافظة بلغت ١٣٢ محلة تحتوي مجملها على ٢١٤٨٣ مسكن عشوائي في عموم المحافظة وباستخدام متوسط حجم الاسرة تم تقدير اعداد السكان القاطنين في المساكن العشوائية ، اذ بلغ عددهم (١٧٤٠١٢) نسمة يشكلون (٩.٦%) من مجموع سكان المحافظة في نفس العام. اما على مستوى الوحدات الادارية الرئيسية فيتضح عند استعراض معطيات الجدول (٢) ان هناك تبايناً في اعداد التجمعات والمساكن العشوائية بحسب اضية محافظة ذي قار وهو امر ناجم عن جملة من العوامل والمحددات ابرزها الحجم السكاني للقضاء، فالمراتب الاولى بأعداد المساكن العشوائية هي نفسها احتلت المراتب الاولى من حيث الحجم السكاني وينطبق هذا التحديد على مركز قضاء الناصرية وقضاء الرفاعي وسوق الشيوخ ، لكن الامر لم ينطبق على قضاء الجبايش الذي جاء بالمرتبة الرابعة وبأعداد تقارب ما عليه الحال في قضاء سوق الشيوخ ، اما قضاء الشطرة فقد تبوأ المرتبة الاخيرة على الرغم من حجمه السكاني المرتفع .

ان اكثر من نصف المساكن العشوائية استأثر بها مركز قضاء الناصرية مسجلا نسبة قدرها (٥٦.٠%) ويعود السبب في ذلك إلى ان مركز قضاء الناصرية يمثل مركز المحافظة الذي يحظى بتوفر كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية الأمر الذي جعله بؤرة لاستقطاب الوافدين من داخل المحافظة وخارجها،

الجدول (٢) التجمعات والمساكن العشوائية واعداد سكانها في محافظة ذي قار

القضاء	عدد التجمعات	%	المساكن العشوائية	%	سكان العشوائيات	%
الناصرية	٣٥	٢٦.٥	١٢٠٢٨	٥٦.٠	٩٧٤٢٧	٥٦.٠
الرفاعي	٢٣	١٧.٤	٢٨٤٤	١٣.٢	٢٣٠٣٦	١٣.٢
سوق الشيوخ	٢٦	١٩.٧	٢٢٥٩	١٠.٥	١٨٢٩٨	١٠.٥
الجبايش	٢٦	١٩.٧	٢٢٠٩	١٠.٣	١٧٨٩٣	١٠.٣
الشرطة	٢٢	١٦.٧	٢١٤٣	١٠.٠	١٧٣٥٨	١٠.٠
المجموع	١٣٢	١٠٠.٠	٢١٤٨٣	١٠٠.٠	١٧٤٠١٢	١٠٠.٠

الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣

فضلا عن اتساع المساحات المفتوحة وبساتين النخيل المحيطة بالمدينة والتي تم تجاوز عليها وتغيير صنفها ، اما الاقضية الاربعة فقد كانت حصتها مجتمعة (٥٤%) من اجمالي المساكن العشوائية في المحافظة . واذ كانت حصة مركز قضاء الناصرية اكثر من نصف المساكن العشوائية فان حصتها من تجمعات السكن العشوائية لم تتجاوز ٢٦.٥% من اجمالي التجمعات العشوائية في المحافظة وهو امر يشير الى ازدياد اعداد المساكن ضمن التجمع السكني الواحد . اما بقية الاقضية فقد تقارب نصيبها من اعداد التجمعات العشوائية حيث بلغت ادنى حد لها في قضاء الشرطة مسجلا نسبة (١٦.٧%) من اجمالي التجمعات العشوائية في المحافظة .

(٢-١) المساكن العشوائية في قضاء الناصرية

على الرغم من وجود دراسات اشارت الى وجود (٣٣٤٠) وحدة سكنية موزعة على احياء المدينة عام ٢٠٠٧ ، إذ بلغ عدد المساكن العشوائية في الجانب الايسر (٢٥٨٠) وحدة سكنية ، وبنسبة (٧٧.٢ %) ، اما الجانب الايمن (٧٦٠) وحدة سكنية ، أي بنسبة (٢٢.٨%)^(١٠) ، الا ان بيانات عام ٢٠١٣ اشارت الى تجاوز المساكن العشوائية ١٢ الف مسكن .

يتضح من خلال الجدول (٣) والخريطة (٢) ان مركز قضاء الناصرية احتل المرتبة الاولى من اجمالي التجمعات العشوائية على مستوى قضاء الناصرية وعلى مستوى المحافظة ، إذ بلغت اعداد التجمعات العشوائية (٣٥) تجمعا ، وقد بلغت اعداد المساكن العشوائية (١٢٠٢٨) مسكن ، ويعد حي الاسكان الصناعي وحي الصدر والمنصورية في مركز قضاء الناصرية من اكثر الاحياء التي استقطبت التجمعات العشوائية ، نظرا للامتداد الكبير لهذه الاحياء فضلا عن وجود مناطق زراعية مجاورة لهما، اذ بلغت اعداد المساكن العشوائية التابعة للإسكان الصناعي ١٢٦٤ مسكن ، بينما بلغت المساكن العشوائية في حي الصدر ١٤٨٨ مسكن في حين بلغت المساكن العشوائية التابعة لحي المنصورية ١١٥٠ مسكن ، ويقع هذا الحي شمال مدين الناصرية ويمتاز بوجود امتدادات له نحو الشمال والجنوب تم التجاوز عليها لأغراض السكن العشوائي فضلا التجاوزات التي تتخلل الساحات العامة والاراضي التابعة للدولة داخل هذه الاحياء .

ومن الاحياء الاخرى التي شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد المساكن العشوائية هي حي اريدو والرافدين التي بلغت مساكنها العشوائية ١٣٢٤ مسكن ، حيث يمتلك هذين الحيين مجالات مفتوحة وفراغات كبيرة تم التجاوز عليها .

اما ناحية الاصلاح فقد بلغت تجمعاتها العشوائية (٦) تجمعات وبواقع ٨٩٠ مسكناً ، ويعد حي الزهراء من اهم التجمعات العشوائية في ناحية الاصلاح ، اذ بلغت اعداد المساكن العشوائية فيه (٢٢٥) مسكن . في حين جاءت ناحية سيد دخيل بالمرتبة الاخيرة مسجلة تجمعا عشوائياً واحدا لم تجاوز مساكنه ١٥٠ مسكناً .

(٢-٢) المساكن العشوائية في قضاء الرفاعي

تبوأ قضاء الرفاعي المرتبة الثانية في اجمالي المساكن العشوائية في المحافظة واتساع مساحة البناء العشوائي يشير الى انفتاح المنطقة ووجود مساحات مفتوحة في مركز القضاء ونواحيه المختلفة، فضلا عن ارتفاع الحجم السكاني للقضاء الذي شكل المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني ، ومثلت ناحية النصر المرتبة الاولى على مستوى قضاء الرفاعي، اذ بلغت اعداد المساكن العشوائية ٨٧٠ مسكناً موزعة على

سنة تجمعات عشوائية. ويعد حي الامام الرضا من اكبر احياء السكن العشوائي حيث احتوى على (٥٠٠) مسكن يليه حي الحكيم بـ (٣٤٠) مسكناً .

وجاء مركز قضاء الرفاعي بالمرتبة الثانية حيث بلغت المساكن العشوائية (٧٦٣) مسكناً موزعة على خمسة تجمعات سكانية ، حيث يعد حي العمال من اكبر الاحياء اذ بلغت اعداد المساكن فيه (١٥٠) مسكناً . اما المرتبة الثالثة فقد مثلتها ناحية الفجر بـ (٧٣٩) مسكناً وسبعة تجمعات للسكن العشوائي واهم احياء السكن العشوائي في ناحية الفجر هما حي شراد وحي الحسن العسكري ، إذ بلغت المساكن العشوائية فيهما (٣٥٠) و (٢٥٠) مسكناً على التوالي . ويلاحظ تقارب المساكن العشوائية في النواحي الثلاث التي سبق ذكرها ،

اما ناحية قلعة سكر فقد جاءت بالمرتبة الاخيرة في اجمالي المساكن العشوائية لقضاء الرفاعي اذ بلغت اعداد المساكن العشوائية في هذه الناحية (٤٧٢) مسكناً موزعة على خمسة تجمعات سكنية اهمها حي الضباط (٢٥٠) مسكن.

الجدول (٣) اعداد التجمعات والمساكن العشوائية في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٣

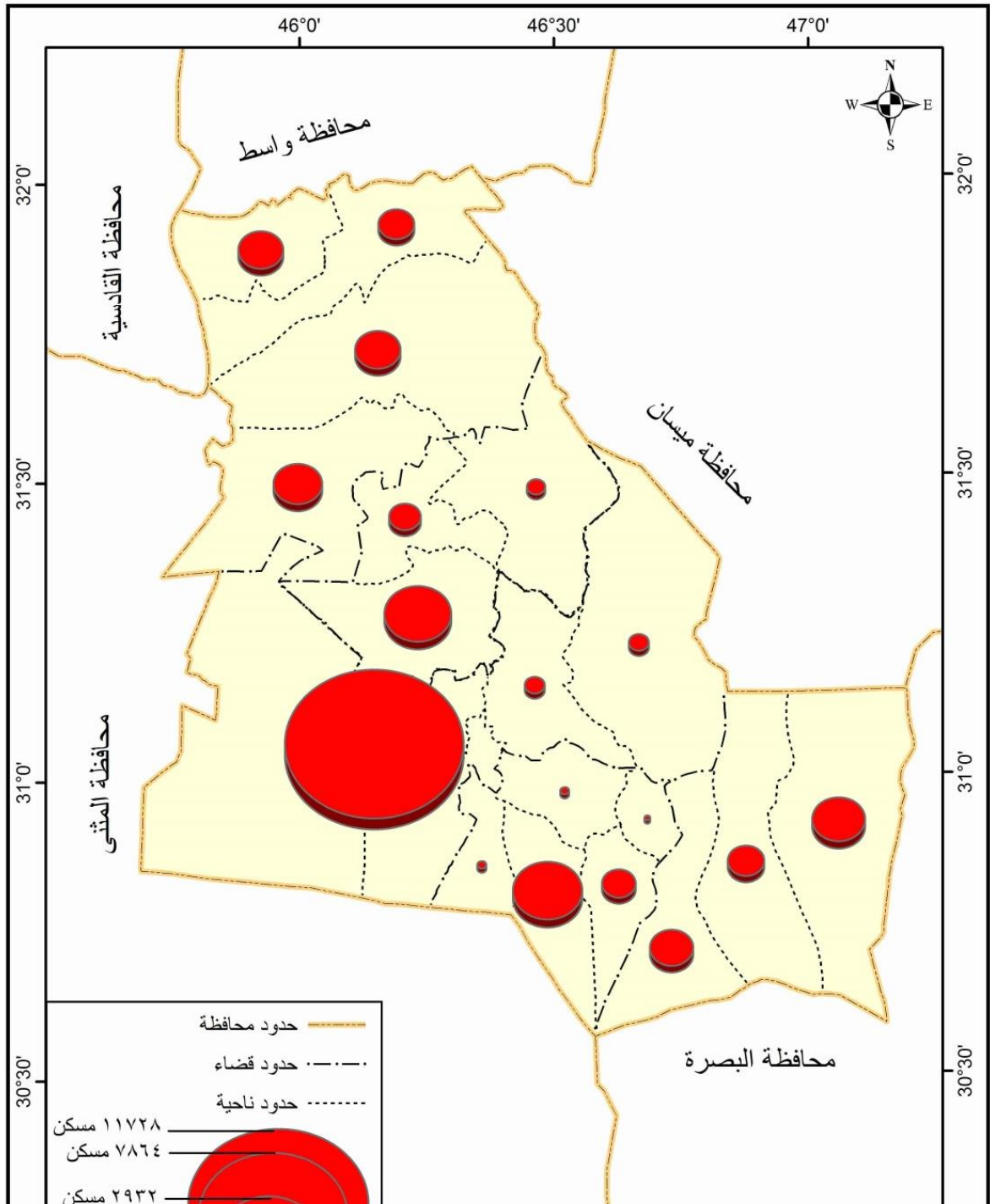
القضاء	الناحية	عدد التجمعات	المساكن العشوائية
قضاء الناصرية	مركز القضاء	٢٨	١١٧٢٨
	الاصلاح	٦	١٥٠
	سيد دخيل	١	١٥٠
	المجموع	٣٥	١٢٠٢٨
الرفاعي	مركز القضاء	٥	٧٦٣
	قلعة سكر	٥	٤٧٢
	النصر	٦	٨٧٠
	الفجر	٧	٧٣٩
	المجموع	٢٣	٢٨٤٤
سوق الشيوخ	مركز القضاء	١٥	١٧٧٢
	العكبة	٢	٢٨
	الكرمة	٧	٤١٧
	الفضلية	١	٣٠
	الطار	١	١٢
	المجموع	٢٦	٢٢٥٩
الجبايش	مركز القضاء	١٣	١٠٢٩
	المنار	٧	٤٩٠

٦٩٠	٦	الفهود	الشطرة
٢٢٠٩	٢٦	المجموع	
٣٧٣	٥	مركز القضاء	
١٢٥	٢	الدواية	
١٦٤٥	١٥	الغراف	
٢١٤٣	٢٢	المجموع	المجموع الكلي
٢١٤٨٣	١٣٢	-	

الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣

الخريطة (٢)

اعداد التجمعات والمساكن العشوائية في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٣



الباحث بالاعتماد على جدول (٣).
(٣-٢) - المساكن العشوائية في قضاء سوق الشيوخ

استأثر قضاء سوق الشيوخ بالمرتبة الثالثة في اجمالي المساكن العشوائية في المحافظة وبسبب تباين الظروف الطبيعية والبشرية للنواحي الادارية في القضاء فقد تباينت اعداد التجمعات والمساكن العشوائية ، فهناك نواحي تتسع فيها مساحات الاهوار والمستنقعات التي تشكل محددات طبيعية امام التوسع السكني ، ويتضح هذا العامل في نواحي الطار التي جاءت بالمرتبة الاخيرة بتجمع سكني واحد و(١٢) مسكناً عشوائياً وتطبق الحال على ناحيتي العيكة والفضلية اللتان جائتا مجتمعين بثلاث احياء للسكن العشوائي وبلغت اعداد المساكن فيهما (٢٨) و(٣٠) مسكناً على التوالي .

اما مركز قضاء سوق الشيوخ فقد استحوذ على اكبر عدد للتجمعات والمساكن العشوائية حيث بلغت اعداد التجمعات (١٥) تجمعا و(١٧٧٢) مسكناً عشوائياً ، وهذا الرقم يشير الى وجود بساتين النخيل المحيطة بالمدينة والتي تم تحويلها الى احياء للسكن العشوائي. اما احياء المدينة القديمة كالبغادة والنجادة والحضر والحويزة فلا توجد فيها تجمعات عشوائية ولم تتجاوز المساكن العشوائية في هذه الاحياء خمسة مساكن فقط وهو امر يعود الى وجود محددات عمرانية فضلا عن صغر مساحة هذه الاحياء وعدم وجود مساحات فاصلة بينها كونها تكونت في بداية نشوء المدينة .

ويعد حي الحسن العسكري وحي ام البنين وحي الحسائية من اهم تجمعات السكن العشوائي في مركز قضاء سوق الشيوخ اذ بلغت المساكن العشوائية في هذه الاحياء (٤٤٥) و (٣٢٥) و(٢٦٠) مسكناً عشوائياً على الترتيب .

في حين جاءت ناحية كرامة بني سعيد التي تقع جنوب مركز القضاء بحوالي ١٠ كم بالمرتبة الثانية بعد مركز القضاء اذ بلغت تجمعات السكن العشوائي في الناحية سبعة تجمعات اهمها حي المحمدي (١٦٢) مسكن عشوائي وحي السلام (٩٨) مسكن عشوائي ، وعموماً فان اعداد المساكن العشوائية في الناحية تبلغ (٤١٧) .

(٢-٣) المساكن العشوائية في قضاء الجبايش

يقع قضاء الجبايش في جنوب محافظة ذي قار وهو يحاذي محافظة البصرة في اجزائها الشمالية ، ويمتاز القضاء بغلبة بيئة الاهوار التي شكلت مساحات واسعة من اراضيه وتتباين هذه المساحة بحسب الواردات المائية المستلمة .

بلغت اعداد التجمعات العشوائية في القضاء (٢٦) تجمعاً وبواقع (١٧٨٩٣) مسكناً عشوائياً توزعت على ثلاث وحدات ادارية هي مركز قضاء الجبايش الذي كانت له الحصة الاكبر بواقع (١٠٢٩) مسكن عشوائي و(١٣) تجمع سكاني واهم الاحياء العشوائية في مركز القضاء هو حي الشرقية الذي احتوى على (٣٤٦) مسكن عشوائي، وجاءت ناحية الفهود بالمرتبة الثانية بستة تجمعات سكنية و(٦٩٠) مسكن عشوائي واهم تجمعاتها العشوائية في حي التآلف (٢٠٠) مسكن وحي الخدمات الصناعية (١٥٠) مسكن وحي الهدى (١٤٠) مسكن .

اما ناحية المنار فقد جاءت بالمرتبة الاخيرة اذ بلغت التجمعات السكانية سبعة تجمعات وبواقع (٤٩٠) مسكن عشوائي واهم تجمعاتها العشوائية حي آل بو شامة الاولى والثانية (٢٠٥) مسكن وحي بني حطيحط (١٥٠) مسكن .

(٢-٤) المساكن العشوائية في قضاء الشطرة

يعد قضاء الشطرة اقل اقصية المحافظة في انتشار المساكن العشوائية البالغة (٢١٤٣) مسكن توزعت على (٢٢) تجمع عشوائي ، وهي بهذا تمثل المرتبة الاخيرة في عدد التجمعات والمساكن العشوائية في المحافظة .وقد تبوأت ناحية الغراف المرتبة الاولى في اعداد المساكن العشوائية البالغة (١٦٤٥) مسكن موزعة على (١٥) تجمع واهم الاحياء العشوائية هي حي السويد (٧١٥) مسكن وحي الفلاح (٢٠٠) مسكن وحي زبون (١٣٨) مسكن .

اما مركز قضاء الشطرة فقد احتوى على (٣٧٣) مسكن عشوائي في خمسة تجمعات اهمها حي الشهداء الذي ضم (١٩٠) مسكن وحي الزهور (١٠٠) مسكن . ولم تسجل ناحية الدواية سوى نسبة بسيطة بلغت (١٢٥) مسكن عشوائي موزعين تجميعين وهي بذلك تسجل اقل للنسبة للمتجاوزين في قضاء الشطرة.

ثالثا : التوزيع الجغرافي لسكان المناطق العشوائية في المحافظة

يتعرض الجدول (٤) الى سكان العشوائيات بحسب الاقصية في محافظة ذي قار ، وقد تم استخراج نسبة سكان العشوائيات من الحجم الكلي للقضاء ، ويتضح من خلال معاينة الجدول المذكور ان حجم سكان العشوائيات يرتبط ارتباطاً كلياً مع الحجم السكاني للقضاء فأعلى عدد لسكان العشوائيات مثله قضاء الناصرية (٩٧٤٢٧) نسمة ثم قضاء الرفاعي (٢٣٠٣٦) نسمة وتكاد تتقارب اعداد سكان العشوائيات في اقصية سوق الشيوخ والرفاعي والشطرة فالأعداد في كل قضاء لم تتجاوز (١٨٥٠٠) نسمة ولم تنخفض عن (١٧٣٠٠) نسمة .

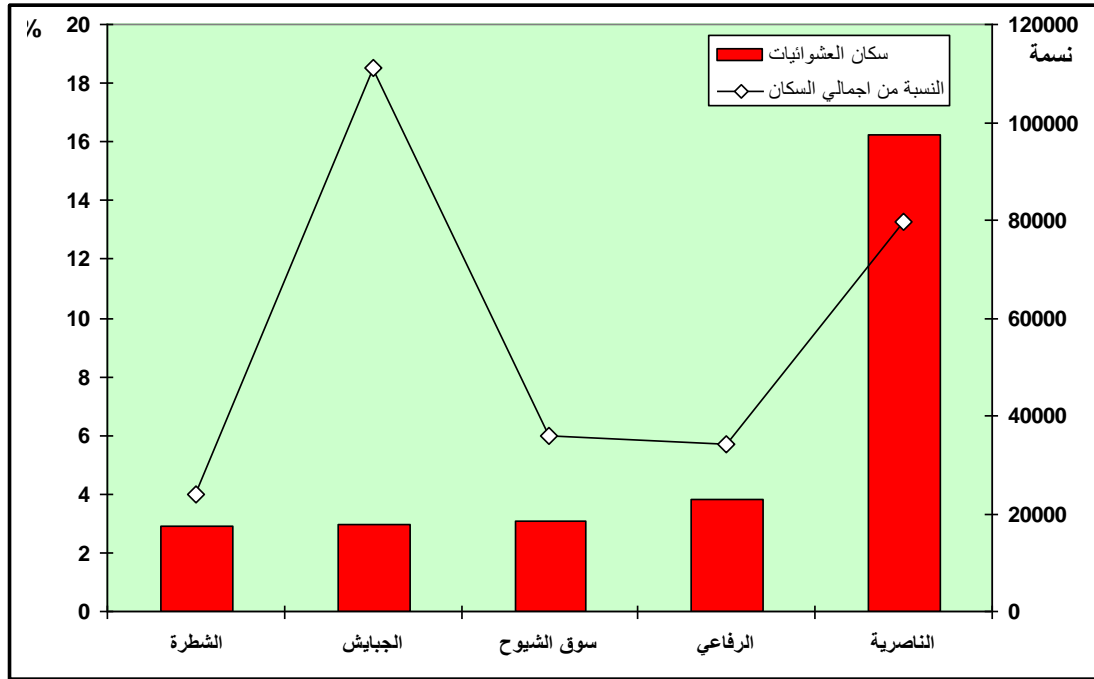
اما نسبة سكان العشوائيات الى اجمالي السكان فهو يتأثر بالحجم الكلي لسكان القضاء ، اذ جاء قضاء الجبايش بالمرتبة الاولى حيث شكل سكان العشوائيات ١٨.٥% من اجمالي سكان القضاء ، في حين جاء قضاء الناصرية بالمرتبة الثانية مشكلاً نسبة قدرها ١٣.٣% من سكان القضاء . اما بقية الاقصية فقد تباين نصيبها بين المرحلة الثالثة والاخيرة التي يحتلها قضاء الشطرة بنسبة (٤.٢%) من سكان القضاء.

الجدول (٤) سكان العشوائيات ونسبتهم من اجمالي سكان الاقصية في محافظة ذي قار

القضاء	اجمالي السكان	سكان العشوائيات	النسبة من اجمالي السكان
الناصرية	٧٣٣٥٠٢	٩٧٤٢٧	١٣.٣
الرفاعي	٤٠١٣٨٨	٢٣٠٣٦	٥.٧
سوق الشيوخ	٣٠٢٦١١	١٨٢٩٨	٦.٠
الجبايش	٩٦٩٥٢	١٧٨٩٣	١٨.٥
الشطرة	٤٣٦٢١١	١٧٣٥٨	٤.٠
المجموع	١٩٧٠٦٦٤	١٧٤٠١٢	٨.٨

الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣

الشكل (٢) سكان العشوائيات ونسبتهم من اجمالي سكان الاقضية في محافظة ذي قار



الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

انماط السكن العشوائي في محافظة ذي قار بحسب عانديه الارض

لا يتخذ السكن العشوائي في محافظة ذي قار نمطاً واحداً فقد اتخذ أنماطاً مختلفة تبعا لنوع الأرض وعائديتها القانونية ، فهناك تجاوز على اراضي تابعة لوزارات وهيئات حكومية ، وهي النسبة الاقل ، وهناك سكن في الاراضي الزراعية واغلبها بساتين زراعية ، قام مالكيها بتقسيمها الى اراضي سكنية وبيعها لأسباب تتعلق بتبردي الواقع الزراعي وانخفاض اسعار المنتجات فضلا عن تملح التربة وانخفاض كمية الواردات المائية .

يمكن تقسم الأراضي في المحافظة استنادا إلى قانون التسوية والقانون المدني ، إلى خمسة أنواع هي^(٣٨): الأراضي المملوكة وهي التي يكون لصاحبها حق الملكية أي له رقبته وحقوقها كافة و لصاحب الأرض المملوكة حق التصرف بدون قيد سوى عدم إلحاق الضرر بالغير ، ولصاحبها بيعها ووقفها وهبتها وتأجيرها لمدة قصيرة ، اما النوع الثاني :فهو الأراضي المتروكة التي تعود رقبته للدولة لكنها تترك حق الانتفاع بها لعامة الناس أو لأهالي القرى ، وربما تكون تحت حراسة وإدارة الهيئات العامة كالمبليات والأوقاف وهذا النوع من الاراضي تم تحويله الى احياء سكنية لاسيما الاراضي القريبة من المدن. اما الأراضي الموقوفة : فيقصد بها الاراضي الموقوفة وهناك نوع رابع هي الأراضي الأميرية : وتقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب حق التصرف .

اما النوع الخامس : فهي الأراضي الموات وهي الأراضي الخالية التي ليست مملوكة لأحد من الناس ، ويجوز لأي شخص أن يستولي بأذن الحكومة دون مقابل في المناطق المسموح فيها قانونا فيثبت له حق التصرف إذا قام بإحيائها ويعطى سند بحقه بعد تسجيله بالطابو .

التوصيات والمقترحات

في ضوء ما توصلت اليها الدراسة، يمكن أدرج التوصيات والمقترحات الآتية:

- ١- ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ Overcrowding ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري .

- ٢- يجب تمويل الشرائح الوسطية والفقيرة في المجتمع من خلال توزيع قطع الأراضي السكنية على المستحقين ، لاسيما وان سعر الأراضي السكنية تشكل أحيانا نسبة تفوق النصف بالنسبة لسعر المسكن .
- ٣- تفعيل صندوق الاسكان والعمل على تذليل العقبات والصعوبات امام سير معاملات المقترضين ومنحهم قروض مجزية تتناسب مع معدل اسعار السوق وتكاليف البناء.
- ٤- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون اكثر فعالية للحد من الاستمرار في انشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات التراخيص.
- ٥- تفعيل قانون رقم (٨٠) لسنة (١٩٧٠) الخاص بتمليك الأراضي الأميرية داخل الحدود البلدية والتصاميم الأساسية إلى الوحدات المحلية (البلدية).
- ٦- التوسع في البناء العمودي لما له من تأثير اقتصادي كبير، مع ضرورة توفير الأولويات للفئات السكانية ذات الدخل المحدود والتوسع في بناء البيوت واطئة الكلفة وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود والمتجاوزين على املاك الدولة بغية القضاء على الاحياء العشوائية .
- ٧- إيقاف التجاوز على المباني الحكومية والمناطق الخضراء في المدينة والعمل على تشجير شوارع المدينة فضلا عن احياء ما افرزه التصميم الأساسي من مناطق معدة لهذا الغرض .
- ٨- من المهم القيام بمسح شامل للعشوائيات في المحافظة وتحديد أماكنها والتوسع بعقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالظاهرة قيد الدراسة ، فضلا عن قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي لاسيما وان المدن الجديدة New town تعد إحدى الحلول التي تعالج مشاكل المدن الحالية .
- ٩- إنشاء قواعد معلوماتية تبين تاريخ إنشاء المساكن لبيان معدل الاندثار السنوي فضلا عن أعداد المساكن ومقارنتها بأعداد السكان ومعرفة معدل التزاحم وما

الى ذلك من معلومات تخص السكن على ان تفعل تلك المعلومات وفق جداول
زمنية محددة وبشكل دوري .

١٠- تطوير وتوسيع الخدمات العامة والمجتمعية وإيجاد حالة من التوازن في
توزيعها ضمن أحياء المدينة .

الهوامش والمصادر

(١) ليلى عبد الامير فاخر، ظاهرة السكن العشوائي في مدينة بغداد، مشروع تخرج قدم الى معهد
التخطيط الحضري والاقليمي لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠.

(٢) عبد الله علي النعيم، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣.

(٣) ابراهيم عبد الباقي، كلمات صحفية في الشؤون العمرانية، مركز الدراسات التخطيطية
والمعمارية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٩.

(٤) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ١٢٩.

(٥) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج المسح
التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣، ص ٤.

* يأتي السكن بمعنى الرحمة والبركة واحيانا بمعنى السكون وعدم الحركة، وقد ورد ذكر
المسكن في القران الكريم بمعاني متعددة منها البيت والمنزل والمسكن والمأوى فقد قال سبحانه
وتعالى :

- (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ) - آل عمران - الآية - ٩٦
- (وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ) -

ابراهيم - الآية - ٤٥

- (أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) السجدة الآية ١٩
- (وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ) - المؤمنون - الآية - ٢٩

(٦) صبري فارس الهيتي وصلاح الجنابي، جغرافية الإسكان، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ٥

(٧) عبد العالي حسين الركابي، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار، أطروحة دكتوراه،
كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ٢١٥.

(٨) برنامج الأمم المتحدة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السلام
رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠، مطابع السياسة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٦٣.

(٩) سمير غبور، التعريف بقضايا وجهات نظر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت ، ١٩٩٠، ص ٥٥.

(١٠) تحسين جاسم شنان ، ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الناصرية ، مجلة جامعة ذي قار، العدد (٢) ، مجلد (٣) ايلول ٢٠٠٧ ، ص ٥ .
(١١) وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/٢٥٠.٠٠٠، وخريطة محافظة ذي قار الإدارية . مقياس ١/٢٥٠.٠٠٠.

(٣٨) عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الأتمان العراقي في العراق ، ط ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، العراق ، ١٩٥٧ ، ص ١١